

التقاوي واليقين لا يزول بالشك والظن بل يزول ^{بشيء}
 شبه وهذا اصله في الشرع نصوص عليه في الأحاديث
 مصرح في كتب الفقهاء من الحنفية والشافعية ولم يرد فيها
 فيه فاذا أشك أو ظن في طهارة ماء أو أرض أو طين أو شئ
 أو طعام أو لباس أو إناء أو غير ذلك مما ليس من الخشب
 الذي طاهر في حق الوضوء والصلوة وحل الأكل وسائر
 التصرفات وكذا إذا غلب الظن على نجاسته لكن هذا
 يستحب الاحتراز عنه وتكره تنزيها استعماله كسراويل
 الكثرة وسور اللد جلة الخلاة والماء الذي دخل في
 يده فيه وطين الشوارع إذا لم يرفه عين النجاسة ولا ^{الضيق}
 وأواني المشركين والدليل على هذا ما ذكرناه في النوع الأول
 من أهل النبي صلى الله عليه وسلم من ضيافة اليهودي
 واليهودية وما أخرجه **د** عن جابر رضي الله عنه أنه قال
 كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنضيف
 من أمة المشركين واستقيمهم ونستمع بها فلا يعيب
 ذلك علينا وفي التاتارخانية وفي الأصل الضي
 إذا أدخل يده في كوز ماء أو رجله فان علم أن يده طاهر

طاهرة بيقين يجوز التوضؤ بهذا الماء وإن علم أن
 يده نجسة بيقين لا يجوز التوضؤ به وإن كان
 لا يعلم أنه طاهر أو نجس والمستحب أن يتوضأ بغيره
 لأن الضيق لا يتوعد عن النجاسات عادة ومع هذا
 لو توضأ به أخراه انتهى وقال في الذخيرة وكبره
 الأكل والشرب في أوامير المشركين قبل الغسل
 لأن لغالب الظاهر من حال وأبصارهم النجاسة فانهم
 يستحلون لحم الميتة ويشربون ذلك ويأكلون
 في قصاعهم وأوانيهم فيكره الأكل والشرب قبل الغسل
 اعتبار الظاهر كما كره التوضؤ بسور اللد جلة
 الخلاة لأنها لا تتوعد عن النجاسة في الغاء والظاهر
 وكما كره التوضؤ بما إذا دخل الصبي يده فيه لأنه لا
 لا يتوعد عن النجاسة في الظاهر والغالب كما
 كره الصلوة في سراويل المشركين اعتبارا للظاهر
 فانهم لا يستنجون وكان الظاهر من حال وأبصارهم
 النجاسة ومع هذا لو أكل وشرب فيها قبل
 الغسل جلالا ولا يكون أكل ولا شربا حراما لأن